التباين المكاني لمخرجات التعليم المهني وعلاقتها بالتنمية وسوق العمل في العراق

م.د. انتظار جاسم جبر
جامعة بغداد/ كلية الآداب

المقدمة:

يمثل التعليم القاعدة الأساسية التي تبنى عليها عملية تكوين مهارات وقدرات وامكانات أي شعب من الشعوب وتنمية تلك القدرات والمهارات يجري من خلال تنمية العنصر البشري ، فالتعليم يزود القوى العاملة بالمهارات اللازمة لجعل اسهامها في النشاطات الاقتصادية أكثر جدوى وفعالية وكلما كان ارتباط التعليم بتلبية احتياجات التنمية – لاسيما الاقتصادية – أكثر جدوى وفعالية، كان نظام التعليم أكثر قدرة على خدمة المجتمع.

ان الاهتمام بالتعليم المهني في الوقت الحاضر اصبح ضرورة تفرضها مساهمته الفعالة في دعم وانجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ترمي إلى تحسين مستويات المعيشة للمواطنين، وزيادة الرفاه الاقتصادي والاجتماعي برفع مستوى الدخل القومي والفردي. لذلك اهتم البحث بالتعليم المهني على أساس انه جزء من منظومة التعليم و لما له من اهمية في عملية التنمية لذا فإن اعداد مخرجات التعليم على وفق حاجة سوق العمل سيوفر للبلاد كثير من الجهد و الكلف .

مشكلة البحث :

يعاني التعليم في العراق ولاسيما التعليم المهني من أنه لا يرتبط بسوق العمل من حيث اعداد مخرجات التعليم على وفق حاجة سوق العمل .

فرضية البحث :

- لا توجد علاقة لمخرجات التعليم في العراق ولاسيما التعليم المهني مع متطلبات سوق العمل .
- لمخرجات التعليم المهني اهمية كبيرة في التنمية لهذا فإعداد مخرجات هذا التعليم على وفق متطلبات هذه التنمية سيدعم عملية التنمية في البلاد .

أولاً: علاقة مخرجات التعليم المهني بالتنمية:.

يُعد التعليم المهني من العناصر المهمة والمؤثرة والفاعلة في عملية التنمية المتكاملة إذ إن هذا التعليم يهيئ الملاكات البشرية القادرة على مواكبة مايتطلبه سوق العمل من احتياجات وتوفير الايدي العاملة القادرة على تلبية هذه الاحتياجات والمتطلبات، وبذلك فعلى التعليم ان يحقق اهداف التنمية المختلفة وان يكون في المستوى المطلوب من القدرة على الوفاء بالاحتياجات العلمية والمهنية التي تتطلبها خطط التنمية.[1] ويُعرف التعليم المهني بانه تمكين الناشئة الذين اكملوا دراستهم المتوسطة والتحقوا بالتعليم المهني وتزويدهم بالمعارف والاتجاهات والميول والخبرات والمهارات العملية والنظرية التي تؤهلهم لاداء الاعمال التي تناط بهم على وفق تخصصهم في الميدان العملي والانتاجي ليسهموا في بناء المجتمع واحداث التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية مستندين في ذلك إلى التفكير العملي واستيعاب متطلبات المرحلة الحالية والمستقبلية (التصنيعية والاقتصادية والثقافية) واعداد الطاقات البشرية اللازمة لمتطلبات التحول في الانتاج والخدمات للمساهمة في تنفيذ خطط التنمية القومية الهادفة إلى بناء اقتصاد وطني متطور .(2)

إن القيام بعملية التنمية المتكاملة لأي مجتمع ولاسيما في مجال التصنيع والتكنلوجيا ليس امراً سهلاً او عملاً هيناً يتم ويتحقق بالرغبة بل يكون بوضع الخطط العلمية الموضوعية لإعداد القوى العاملة المدربة كماً وكيفاً وتأصيل القيم والافكار والمفاهيم والاتجاهات السليمة المناسبة للعمل المهني وعملية

التصنيع والتنمية الشاملة، كما تأتي اهمية التعليم المهني واهدافه إذا نظرنا إليها من خلال:.

1- البعد الاجتماعي في دور التعليم المهني والصناعي في تنمية الصناعة ورفع الكفاية الانتاجية ومالهما من دور واهمية وانعكاسات على تطوير المجتمعات وتقدمها.

2- البُعد الفردي متمثلاً بتنمية قدرات الفرد وطاقاته وامكاناته للوصول بها إلى اقصى مستوى يمكن الوصول اليه من حيث الكفاية وما لهذا من انعكاس ايجابي على دخل الفرد والمجتمع من ناحية وتنمية المجتمعات وتطويرها من ناحية اخرى.[2]

وبالطبع ان تصاعد مستويات فاعلية مؤسسات التعليم المهني تعني تصاعد مساهمتها في تنفيذ خطط التنمية في البلاد.[3] ولاسيما التنمية الاقتصادية التي تتوقف على تكوين قوى عاملة تتمتع بالمهارات الفنية اللازمة للإنتاج الصناعي الحديث وتتخلق بفلسفة تدعو إلى استيعاب التغير الاقتصادي والتكنلوجي والعمل على استحداثه.[4] وتقوم علاقة قوية بين ازمة التنمية من ناحية والسياسة العلمية والتقانة غير الملائمة من ناحية اخرى، لذا فالتراكم الحقيقي القادر على تغيير مسار حركة التقدم والتنمية هو تراكم مخرجات الاستثمار في العنصر البشري وكلما كانت المخرجات أكثر فاعلية اصبح الهدف اقرب إلى التحقيق.[5] وللسياسة التربوية دور اساسي في عملية التنمية اذ ان المخرجات التربوية والتي هي العناصر البشرية المؤهلة لمواقع العمل المختلفة تُعد اداة التنمية ووسيلتها الأساسية والمحرك لجوانبها، لذا فالنظرة الشاملة لعملية التنمية تتمثل في عد دور الانسان في إيجاد الحضارة وتسيير عملية التطور والنمو.

ان الاعتبارات الاقتصادية في تخطيط التعليم تتجلى في ارتباطه بتخريج القوى العاملة، فالتعليم عنصر من عناصر تحريك عملية الانتاج وعليه فالمفروض ان يتحول النظام التعليمي من العفوية في النمو إلى تطبيق مبدأ

التخطيط في ضمن اطار التنمية لمواجهة مطالب التغيرات الاقتصادية. فسياسة التنسيق بين السياسة التربوية والتنمية المتكاملة لابد ان تُبنى على الصلة بين معدل التنمية الاقتصادية وخطة التعليم.

ان العلاقة بين التنمية والتعليم متبادلة فكل واحد منهما يؤثر في الاخر.[6] غير ان هناك مشكلات تعيق التقدم التربوي في خطة التنمية في الدول النامية منها:.

1. عدم وجود ستراتيجية في العمل التربوي في معظم الدول النامية.

2. الفجوة القائمة بين مراحل التعليم المختلفة وعدم وجود تنسيق او تكافؤ في توفير متطلبات التربية والتعليم في المدارس المختلفة والمعاهد المهنية والجامعات.

3. استيراد الوسائل التكنلوجية المختلفة من الدول المتقدمة وقلة وجود الملاك الفني المتخصص باستعمالها وصيانتها.[7]

ولو اخذنا بالاسس العامة المتبعة لدى تقدير احتياجات مشاريع خطط التنمية من خريجي المدارس المهنية وهي ان كل مدير اختصاصي يعمل معه ثلاثة فنيين وخمسة كتّاب وثمانية عمال ماهرين و(15) عاملاً متوسط المهارة و(20) عاملاً غير ماهر، بهذا يتضح مايسهم به العمال المهرة من دور كبير في هذا الهيكل المهني فهم يشكلون (15.1%) من المجموع الكلي له. اما فئة الكتّاب فتشكل (9.4%) من المجموع الكلي واذا جمعنا كليهما يصبح مجموع ماتسهم به المدارس الاعدادية المهنية (الصناعية، والزراعية، والتجارية) هو (24.5%) من المجموع الكلي للهيكل المهني اللازم لدعم وانجاح أي مشروع من مشروعات خطط التنمية.[8] وهذا يوضح اهمية التعليم المهني ودوره ومساهمته الفاعلة في اعداد الملاكات الوسطية التي يقع على عاتقها انجاز المشاريع وصنع التنمية في البلاد.

ولو تتبعنا اعداد طلبة التعليم المهني في العراق منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي ولغاية العام الدراسي 2007 /2008 (جدول 1) سيتبين لنا جلياً مدى الاهمال الذي تلاقيه هذه الملاكات إذ يبين الجدول أعداد الطلبة خلال المدة المذكورة والذي يؤشر بشكل واضح ما يعانيه البلاد من تدنى في مستويات التنمية وقلة المشاريع ان لم يكن توقف انجازها وما يترتب عليه من بطالة لخريجي التعليم المهني خلال هذه المدة .

جدول (1)

عدد طلاب التعليم المهني حسب الفروع المهنية للسنوات الدراسية 2007-2006-1993/1992

السنة	المهنية العامة	الزراعية	الصناعية	التجارية	فنون بيتية	المجموع
1993-1992	–	2746	84029	38008	–	124783
1994-1993	–	2388	78509	39998	–	120895
1995-1994	–	2412	78464	30937	–	111813
1996-1995	–	2356	75755	21294	–	99405
1997-1996	–	2373	67889	12043	–	82305
1998-1997	–	2439	59212	9339	447	71437
1999-1998	–	2273	55415	8335	702	66725
2000-1999	–	2080	51534	8390	969	62973
2001-2000	–	1727	51048	8573	513	61861
2002-2001	–	1184	52533	10682	978	65377
2003-2002	–	–	–	–	–	–
2004-2003	13606	542	63707	11989	58	89902
2005-2004	–	714	56554	5482	841	73579
2006-2005	–	556	49091	15710	960	66317
2007-2006	–	617	41470	15206	1414	58707

المصدر: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية 2007/2006.

على الرغم من ان الجدول يوضح بشكل غير مباشر تعرض اعداد هؤلاء الطلبة بعد التخرج للبطالة بسبب توقف عمليات الانتاج في البلاد الا انه وعند مقارنة هذه الاعداد بمتطلبات التنمية للبلاد فيما لو كانت قائمة على قدم وساق لوجدنا ان حتى هذه الاعداد قليلة قياساً بحاجة البلاد من القوى العاملة الوسطية على وفق الأسس العامة المتبعة لتقدير احتياجات خطط التنمية من خريجي المدارس المهنية التي تمت الإشارة إليها مسبقاً .

وما تقدم يوضح ان البطالة في صفوف خريجي التعليم المهني ليست بسبب كثرة الخريجين وإنما بسبب توقف الاقتصاد العراقي عن النشاط ما سبب عجزه عن استيعاب القوى العاملة الجديدة ، وما يؤكد ذلك انه وفي دراسة احصائية قامت بها الدائرة التربوية والاجتماعية في وزارة التخطيط لحصر الاحتياجات من القوى العاملة الماهرة للسنوات (1971-1974) بينت ان العراق بحاجة لايد عاملة تقدر بـــ(5100) عامل ماهر سنوياً خلال المدة (1970-1974) في حين ان مخرجات التعليم المهني حينها لم تصل إلى نصف ذلك العدد سنوياً ولم يبلغ عدد الخريجين في نهاية العام 1974 (14400) عامل . ويتبين من خلال ذلك حاجة العراق للايدي العاملة الماهرة لا سيما اذا ما عرفنا انه وبعد مرور أكثر من (40) عاماً لم يزد عدد خريجي التعليم المهني. بشكل عام عن (20726) شخصاً ما يوضح قلة الاهتمام بهذا النوع من التعليم بشكل خاص وبالتنمية في البلاد بشكل عام ، كما ان ما تقدم يؤشر بوضوح قلة طلبة التعليم المهني في العراق والذي يعود إلى عزوف الطلبة عن هذا النوع من التعليم .

ويعود عزوف الطلبة عن الانتساب للتعليم المهني في العراق لاسباب عدة :-

1. طبيعة هيكلية التعليم المهني التي غالباً ما تتسم بعدم المرونة فيما يخص مجالات اكمال دراسة خريجي المدارس المهنية إذ إنه على الاغلب يُعتمد النظام المغلق في التعليم وليس النظام المفتوح إلا نسبة قليلة للطلبة

المتفوقين ومن ثم فإن الفرص المتاحة امام خريجي المدارس المهنية قليلة جداً مقارنة بالتعليم الثانوني الأكاديمي .

2. العامل الاجتماعي فغالباً ما تتأثر رغبة الطالب بالالتحاق بالتعليم المهني بالنظرة والمكانه الاجتماعية لهذا التعليم ومخرجاته. فالنظرة السلبية المتوارثه للعمل المهني ونظرة الأسرة غير المناسبة للعمل اليدوي وتدني مستوى المكانة الاجتماعية للاطر الفنية هذه مقارنةً مع خريجي الجامعات فضلاً عن عوامل اجتماعية اخرى تدفع الطالب نحو الحصول على الشهادة الجامعية وامتهان الاعمال المكتبية كما وتؤدي العوامل الاجتماعية إلى قلة التحاق الطلبة بهذا النوع من التعليم، فضلاً عن عامل عدم التوازن في التوزيع الجغرافي للمدارس المهنية إذ غالباً ما تفتقر إليها المدن الصغيرة والمناطق الريفية .
3. قلة التوعية والارشاد المهني فجهل الطالب بمفهوم التعليم المهني واهميته يقوده إلى دفع اتجاهاته نحو الدراسات الاكاديمية .
4. المستقبل الوظيفي للخريجين إذ ما زال موضوع المستقبل الوظيفي يشكل محدداً قوياً لدى الطلبة للالتحاق بهذا النوع من التعليم، إذ نلاحظ عزوفاً كبيراً من الطلاب على الرغم من وجود بعض المهن التي يمكن ان تدر دخلاً جيداً إذا أُحسن ادارتها وملاءمتها لحاجة سوق العمل .

غير أنه بالإمكان معالجة عزوف الطلبة عن التوجه إلى هذا النوع من التعليم من خلال العمل بمجموعة من الاجراءات والتي منها :

1. اعادة تخطيط النسق التعليمي واعادة التوازن فيه وهذا يلزم نمطاً جديداً للتعليم الثانوي وهذا النمط يتمثل بدمج الوعي الثانوي العام او الاكاديمي والتعليم الثانوي المهني في مدرسة واحدة شاملة يجري فيها تخصص الطالب حسب قدرته ويلبي في الوقت نفسه احتياجات المجتمع من القوى العاملة . والمدرسة الشاملة هي المدرسة الواحدة التي تجمع بين التعليم

العام والتعليم المهني فيتمثل فيها الشمول من جانبين انها تضم طلاب من مرحلة الدارسة الثانوية من مختلف القدرات والاستعدادات ومن مختلف الاحوال الثقافية والاجتماعية كما انها تضم انواعاً من النشاط التربوي وموضوعات دراسية مختلفة تلائم اختلاف القدرات والاستعدادات واختلاف احوال البيئات والحاجات للطلاب .

2. الاهتمام بالجانب النوعي بشكل مواز للجانب الكمي من خلال زيادة الانفاق على التعليم المهني ومنحه امتيازات خاصة مثل تقديم حوافز للطلبة والمدرسين .
3. تمديد الدراسة لمدة خمس سنوات بدلاً من ثلاث سنوات لمن يرغب بالحصول على شهادة الدبلوم المهني، وثلاث سنوات لمن يرغب بالحصول على شهادة الاعدادية المهنية والعمل على جعل التعليم المهني ذي نهاية مفتوحة لمواصلة الدراسة في مؤسسات التعليم العالي او العمل على استحداث كليات مهنية تقبل خريجي التعليم المهني بفروعة واختصاصاته كافة لمن يرغب في اكمال دراسته فضلاً عن فتح تخصصات جديدة كصيانة الطائرات وصياغة الذهب وتخصصات حديثة اخرى تتوافق ومتطلبات سوق العمل .
4. استخدام وسائل الاعلام المسموعة والمقروءة والمرئية في اعداد وتنفيذ برامج توجيهية فضلاً عن محاولة ادخال الوسائل التكنولوجية في التعليم منذ المرحلة الابتدائية مع اتباع وسائل التوجيه المهني لغرض تغيير نظرة المجتمع تجاه التعليم المهني من خلال ابراز اهمية هذا التعليم في تطوير المجتمع .
5. مساعدة الطلاب مستقبلاً أي بعد التخرج في فتح مشاريع إما بشكل مجاميع مشتركة بمشروع واحد او كل طالب يفتح مشروعاً خاصاً به وتكون

المساعدة عبر توفير الدعم المادي وتقديم الخبرات والمشورة اللازمة لانجاح مشروعة .

6. محاولة اعادة صياغة ترتيب القوى العاملة وتنظيمها من خلال وضع سياسة اقتصادية واجتماعية وتعليمية طويلة الأجل بموجب تخطيط معين يجري فيه الانفتاح على القوى العاملة وهيكلية هذه القوى بموجب التوسع التدريجي في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة لا سيما بالتنسيق مع السياسة التعليمية من اجل استيعاب هذه القوى وفي ضمن إطار الحاجة الحقيقية لهذه القوى وهذا يتطلب ايجاد نوع من التوازن بين سياسة التعليم ومخرجاته وبين هيكل القوى العاملة ومدخلاتها وذلك للوقوف على الطلب من مختلف انواع العمالة ومستوياتها في كل قطاع من قطاعات الدولة .
7. صرف مخصصات إطعام الطلبة وتوفير وسائل نقل الطلبة من مركز المحافظة إلى المدارس الزراعية نظراً لبعدها إذ إنها عادةً تقع في اطراف المدن وبناء مدارس زراعية انموذجية تتوافر فيها المكائن والآلات الزراعية والتقنيات الحديثة المستخدمة في الزراعة وتخصيص المبالغ اللازمة لادامة المشاريع الزراعية المخصصة لاغراض التدريب وايجاد نظام مالي مرن لاستثمار موجودات المدارس الزراعية من حقول وأراضي لتحبيب العمل الزراعي اولاً ولتحقيق مردود مالي للطلبة والهيئات التدريسية ثانياً ، ومَد مُدة الدراسة في بعض المدارس الزراعية إلى خمس سنوات بحيث تمنح لخريجيها شهادة الدبلوم لا سيما في المحافظات التي لا يتوافر فيها معهد زراعي وذلك بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .
8. تفعيل نظام استغلال موجودات المدارس المهنية للقيام بفعاليات انتاجية وخدمية تخدم المجتمع وتؤدي إلى توفير بعض العوائد المالية لكل من المدرسين والطلاب في المدارس المهنية .

ثانياً – مخرجات التعليم المهني وعلاقتها بسوق العمل:

تمثل العلاقة بين النظام التعليمي وسوق العمل مسألة في غاية الاهمية فيما يخص قياس اهمية ودور النظام التعليمي في التنمية، إذ تقاس هذه العلاقة بمدى ملاءمة مخرجات النظام التعليمي من ناحية الكمية والنوعية مع القدرة الاستيعابية لسوق العمل، أي الفرص المتاحة امام مخرجات النظام التعليمي في كل مرحلة من العمل من ناحية ومن ناحية اخرى مستوى اداء هذه المخرجات في السوق من الناحية النوعية.

وإصلاح العلاقة بين مخرجات النظام التعليمي وسوق العمل لايتطلب معالجة من داخل النظام التعليمي لتلائم مخرجاته متطلبات سوق العمل فحسب، ولكن ايضاً العمل على ايجاد بدائل اخرى إلى جانب مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمختلط تُمَكَّن من استيعاب الفائض في القوى العاملة وتُنَظِّم مساهمتها في التنمية.[9]

إن بعض البلدان العربية ومنها العراق لاتضع التعليم واحتياجات سوق العمل في ضمن علاقة ارتباط ملائمة وهناك كثير من المؤشرات التي توضح ان المردود الاجتماعي والاقتصادي للتعليم منخفض جداً في البلدان العربية وبشكل خاص فيما يخص الأسر الفقيرة.[10] [11] وهذا يتطلب إعادة صياغة ترتيب وتنظيم القوة العاملة من خلال وضع سياسة اقتصادية وتعليمية طويلة الاجل بموجب تخطيط معين يجري فيه الانفتاح على القوى العاملة وهيكلية هذه القوى بموجب التوسع التدريجي في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة لاسيما بالتنسيق مع السياسة التعليمية من استيعاب هذه القوى وفي ضمن اطار الحاجة الحقيقية لها، أي ايجاد نوع من التوازن بين سياسة التعليم ومخرجاته وبين هيكل القوى العاملة ومدخلاتها وذلك للوقوف على الطلب بمختلف انواع العمالة ومستوياتها في كل قطاع من قطاعات الدولة.

ولما كان للتعليم اهمية كبيرة في رفع مستوى الانتاجية فيجب ان يوجّه نحو التخصصات التي تحتاجها عملية التنمية في العراق او فتح تخصصات جديدة تحتاجها الانشطة المتعلقة بعملية التنمية. وبالنظر لأهمية التعليم المهني في المؤسسات الانتاجية بشكل عام فإن ذلك يتطلب ايضاً ايجاد نوع من التوازن بين سياسة قبول الطلبة وخريجي هذا التعليم، فضلاً عن اعادة النظر بشروط الانتماء لهذا التعليم مع جعل المهارات والقابليات الفنية التي تظهر لدى كثير من التلاميذ خلال دراستهم في مرحلة الابتدائية والمتوسطة[12]هي الاساس في اختيار الطالب المهني.[13]

ان التعليم احد العوامل الأساسية المحددة لعملية التنمية وهو يمارس تأثيره في العملية من خلال تأثيره في القدرات الانتاجية للقوى العاملة، وهذا يتطلب وضع خريطة للأولويات تعكس احتياجات سوق العمل من القوة العاملة وذلك من خلال التكامل بين التعليم المهني ونظام التعليم ككل، وهذا يبرز من خلال تماسك المراحل التعليمية مع تكامل الاداء بينها على نحو يحقق الهدف المنشود وييسر الفرصة الحقيقية للفرد ليبلغ ماينشده من التعليم بالتحرك رأسياً إلى اعلى المراحل وادامة قدرات تسمح بذلك.[14] [15] ويوضح الشكل (1) طبيعة العلاقة بين التعليم وسوق العمل.

ومانلاحظه في العراق ان التعليم الثانوي الاكاديمي غير مرتبط ارتباطاً كافياً بالتنمية وبحاجات المجتمع فهو يحقق بصورة رئيسة هدف اعداد الطالب للتعليم العالي ولايحقق بصورة كافية هدف تهيئته للحياة والالتحاق بمجالات العمل، ويكمن تلافي هذا مستقبلاً بتمهين التعليم الثانوي الاكاديمي الذي يمكن ان يتحقق بثلاثة انماط مختلفة:.

شكل (1)

مخطط العلاقة بين مدخلات ومخرجات المؤسسات التعليمية وسوق العمل

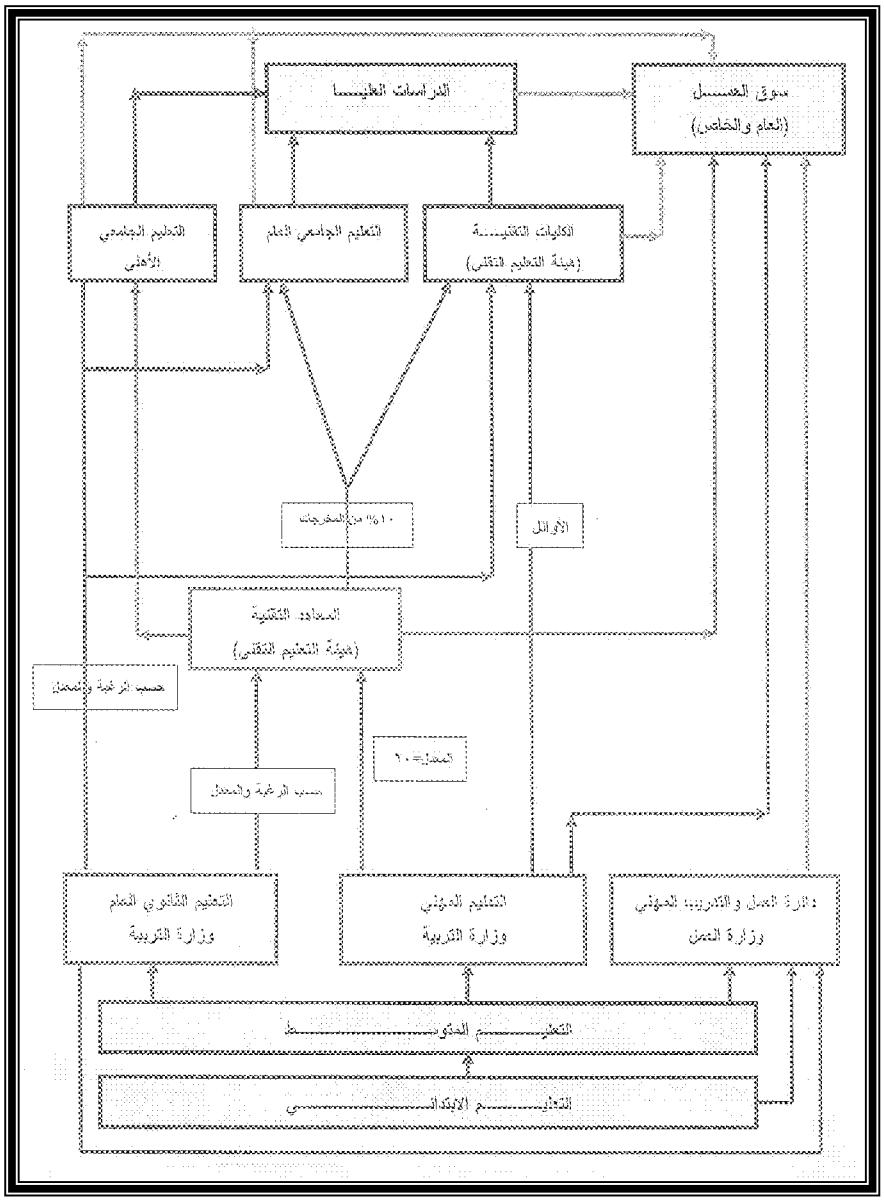

المصدر : نموذج الحاكمية، التعليم والتدريب المهني والتقني في العراق، دورة تدريبية اقيمت في عمان بتأريخ (1-15 آذار) 2009، ص (42).

1. النمط الاول:. التوسع بالتعليم الثانوي المهني على حساب التعليم الثانوي الاكاديمي[16] غير ان التسليم بصورة احداث تحول في خارطة التعليم واتجاهاته ومحتواه ليكون في خدمة الدراسات العملية والمهنية أكثر مماهو في خدمة الدراسات النظرية والادبية، هذا التسليم لايعني ان نقلب الاوضاع التعليمية القائمة رأساً على عقب فيجري غلق عدد كبير من المدارس الثانوية النظرية او الاكاديمية لتقام على انقاضها مدارس عملية ومهنية او ان تخنق الدراسات الانسانية في الجامعات ليتم افساح المجال للدراسات الفنية والعلمية والهندسية فهذا مالايقره المنطق السليم ولاخبرات البلاد الاخرى في هذا المجال وهذا يتطلب وضع المزيد من الدراسات الخاصة بتحديد حاجات سوق العمل آنياً ومستقبلاً ليجري على هذا الاساس التوسع بالتعليم الثانوي المهني بالشكل الذي لن يؤثر في التعليم الثانوي الاكاديمي بشكل سلبي.

2. النمط الثاني:. التوسع في الدراسة الثانوية الشاملة، إذ يجري الدمج بين التعليم الاكاديمي والتعليم المهني وتتلاشى الحدود بينهما.

3. النمط الثالث:. ادخال مناهج دراسية تتضمن مفاهيم ومهارات مهنية عملية لتعزيز الثقافة العامة لدى طلبة المدارس الثانوية العامة بوصفها جزءاً من مفردات دراستهم.[17]

لقد عمَّ في مختلف بلدان العالم اتجاه تربوي يتناسب مع العصر التكنلوجي وذلك بإدخال الاشغال المهنية في المدارس العامة وتشجيع جماعات الهوايات الفنية والدراسات العلمية ليتعلم التلاميذ التعاون كفريق ويتعلم كل منهم العمل التطبيقي المبني على الحقائق والوقائع المجسمة بتنظيم ورش الاشغال العملية واعدادها اعداداً فنياً سليماً.

يتميز التعليم المهني والتقني بالارتباط الوثيق بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع وبالتطوير العملي والتكنلوجي بوصف هذين النوعين من التعليم مصدر اعداد القوى العاملة التي تقع عليها مسؤولية المشاريع الصناعية

والزراعية والصحية والخدمية تنفيذاً وتشغيلاً وصيانة. فإعداد القوى العاملة المعاصرة والفنية هي مسؤولية هذين النوعين من التعليم ولاسيما ان العراق مقبل على تنمية واسعة تتطلب ملاكات مهنية كثيرة وقوى عاملة كثيرة ايضاً كما ان المستقبل للصناعة والتكنلوجيا وهذا يوضح اهمية التعليم المهني ودوره في اعداد الملاكات الملائمة لعملية التصنيع والتنمية.

ان مناهج التعليم المهني وبرامجه يجب ان ترتبط بواقع المجتمع في متطلباته وحاجاته القائمة والمنتظرة حتى يتطور المجتمع وينمو ويواكب التغيرات وهذه المناهج يجب ان يكون الجانب التطبيقي العملي هو الاساس والعنصر البارز فيها.[18] ولاسيما ان تخصصات خريجي التعليم المهني لاتلبي احتياجات سوق العمل من القوى العاملة المتخصصة والاستجابة للتطورات التقنية المتسارعة في نوعية الموارد البشرية المطلوبة في سوق العمل وكميتها، فهناك كثير من التخصصات الحديثة المطلوبة في السوق وغير متوافرة في المدارس المهنية ومنها تخصصات (الصناعات البلاستيكية والنفطية، تصفية وتعقيم المياه، صيانة وادامة الطائرات[19]، وصياغة الذهب وكثير من التخصصات الاخرى).[20] فضلاً عما تقدم فإن هيكل القوى العاملة في العراق شأنه شأن البلدان النامية الاخرى يتميز بالتخلف من حيث الكمية والنوعية، فمن خلال مقارنة أنموذج العمالة السائد في الدول النامية وأنموذج العمالة بين البلدان المتقدمة شكل (2)، يتضح التباين الكمي والكيفي بين الأنموذجين.

شكل (2)

إنموذج العمالة في البلدان المتقدمة والنامية

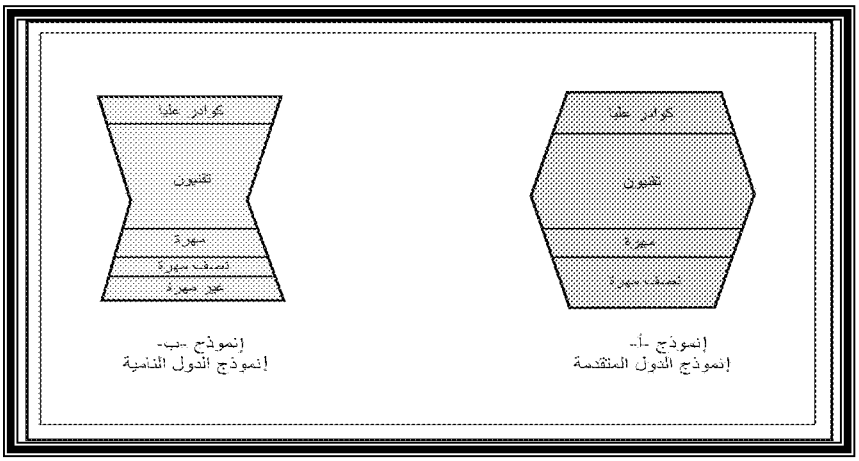

المصدر:. محمد نبيل نوفل، التعليم والتنمية الاقتصادية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1979، ص (157).

إذ يلاحظ من الشكل أن هرم العمالة عريض القاعدة في الأنموذج (ب) وان معظم العمال من غير المهرة ونصف المهرة في حين ان المهرة قليلون وبعد ذلك يضيق الأنموذج ليصل إلى حد التخصر في منتصفه حيث فئة التقنيين ومن ثم اخيراً فئة الملاكات العليا في القمة في حين يحدث العكس في الأنموذج (أ)، إذ يمثل التقنيون اكبر مساحة في الهرم. ولربما مرد ذلك إلى النظرة السلبية السائدة في مجتمعات العالم الثالث تجاه العمل اليدوي والفني وتفضيل العمل المكتبي وعدّ المكانة الاجتماعية للشهادة الجامعية افضل من التقنيين والعمال الماهرين وهنا يبرز دور التوجيه المهني واثره في توجيه الطلاب لاختيار المهنة المناسبة لقدراتهم الجسدية والشخصية وعلى وفق متطلبات سوق العمل ولاسيما ان مخرجات جهاز التعليم لاتنسجم (من الناحية النوعية) مع متطلبات التوسع في حجم التشغيل المنتج في القطاعات الحديثة فجهاز التعليم يعمل على تخريج اعداد كبيرة نسبياً من المتعلمين في الفروع الانسانية والادبية مع وجود النقص الكبير في المتخرجين من الفروع الاخرى.[21] [22]

انه لمن الضروري جداً ان يكون هناك تمييز واضح بين الحاجات من جهة العرض والطلب من جهة اخرى، ولاسيما في موضوع دراسة القوى العاملة والتربية. ويوضح الجدول (2) العاطلون عن العمل الذين يبحثون عن عمل حسب الاختصاص (للمتخرجين من المدارس المهنية فمافوق) واسباب عدم العمل والجنس (توزيع نسبي).

ان الحاجات إلى القوى العاملة تحدد في ضوء التخمينات النابعة من الاهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلد او بكلمة اخرى الحاجات التي يلبيها الجهاز التربوي لتحقيق الاهداف السابقة. اما الطلب فيعكس رغبات فردية لتهيئة مهن خاصة والتي هي رغبات لأنواع برامج تربوية معينة، وعليه فلايوجد أي ترابط بين الحاجات والطلب، إذ قد تبتعد عن بعضها البعض بشكل واسع جداً.[23]

ويلاحظ من الجدول ان أكثر النسب ارتفاعاً في اسباب عدم العمل للذين يبحثون عن العمل تتمثل بعدم وجود فرص العمل وهذا يوضح الهوة مابين التعليم وسوق العمل في العراق. فالتعليم بشكل عام في العراق ولاسيما المهني منه لايتجاوب وطلب سوق العمل انما يعمل على تخريج افواج من العاطلين عن العمل ويوضح الجدول (3) معدل البطالة بين السكان بعمر 15 سنة فأكثر حسب المحافظة والبيئة والجنس لسنة 2006.

جدول (3)

معدل البطالة بين السكان بعمر 15 سنة فأكثر حسب المحافظة والبيئة والجنس لسنة 2006

المحافظة	حضر مركز			حضر اطراف			ريف			المجموع الكلي		
	ذكر	انثى	مجموع	ذكر	انثى	مجموع	ذكر	انثى	مجموع	ذكر	انثى	مجموع
نينوى	25,98	67,89	33,67	26,44	38,98	27,84	23,43	2,11	20,07	25,01	40,08	27,48
كركوك	6,06	25,00	9,61	9,48	13,58	10,17	6,40	3,09	5,46	6,43	12,92	7,90
ديالى	40,00	14,29	36,62	10,79	19,23	12,35	11,60	33,33	13,80	17,64	24,17	18,47
الانبار	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
بغداد	22,87	34,80	24,81	6,02	14,29	6,78	3,31	5,28	4,10	14,82	19,61	15,74
بابل	19,87	41,67	25,23	23,72	44,59	28,44	12,09	1,83	7,83	15,85	10,96	14,10
كربلاء	18,22	30,23	20,15	12,02	37,89	16,40	16,78	13,21	16,41	17,14	26,91	18,53
واسط	12,60	40,83	18,06	9,38	36,14	12,99	3,14	1,69	2,68	7,26	13,66	8,82
صلاح الدين	42,01	38,61	41,20	18,27	30,26	19,80	20,00	2,69	14,94	20,90	10,09	18,36
النجف	14,80	48,35	20,21	15,94	43,56	20,93	17,15	12,23	16,16	15,82	32,97	18,90
القادسية	19,32	45,83	25,00	17,14	44,44	21,96	20,00	2,14	16,12	19,26	22,26	19,89
المثنى	17,69	36,22	21,06	18,20	31,18	20,06	26,65	12,40	24,46	23,13	21,95	22,94
ذي قار	25,29	27,37	25,66	21,88	52,17	28,33	26,32	53,06	28,91	24,74	44,42	27,82
ميسان	13,57	31,25	16,10	19,31	43,94	22,22	12,81	42,57	17,63	15,37	38,98	18,68
البصرة	11,51	30,00	14,92	9,46	6,94	9,10	14,90	12,20	14,69	11,30	19,54	12,46

المصدر :. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنلوجيا المعلومات، مديرية الاحصاء الاجتماعي، نتائج مسح التشغيل والبطالة 2006، جدول (2/12).

ان تأشير وتوضيح الاتجاهات المستقبلية لهذه المخرجات عملية ضرورية ويجري ذلك من خلال القيام بعملية التنبؤ لها استناداً إلى الواقع الحالي للمخرجات ومعدلات نموها في مدة البحث ومن ثم مقارنة العرض من المهارات مع الطلب عليها حتى يتسنى وضع الحلول والاجراءات لمعالجة القصور ان وجد من خلال الاهتمام بمصادر العرض الرئيسة للمهارات عن طريق تحديد اهداف معينة لهذه المهارات على وفق الحاجة اليها ومن ثم تعيين الوسائل والسبل القادرة على تحقيق هذه الاهداف فضلاً عن امكانية العمل على توفير الامكانات الفنية والمالية باتجاه تحقيق هذه الاهداف. (24)

ثالثاً: علاقة مخرجات التعليم المهني بالتخطيط:

لإنجاح أي عمل لابد من اتباع وسائل معينة لتحقيق الهدف المطلوب. ولانجاح عملية الاستفادة من التعليم المهني بالشكل الذي يسهم معه في انجاح خطط التنمية لابد من تحديد الوسائل لتحقيق ذلك وهذا هو واجب التخطيط التربوي ثم يأتي دور التعليم المهني نفسه بملاكه وجهده ومناهجه إذ يعمل على اعداد خريجين ذوي كفاية عالية قادرين على خدمة التنمية وتسيير عجلتها على ان يأخذ التخطيط ولاسيما في ضمن خططه الخمسية هذه المسألة بالحسبان وعلى ان يرافق كل ذلك تحديد الحاجات المستقبلية مادياً وبشرياً لإنجاح العملية.

إن تخطيط القوى العاملة بشكل عام لابد ان يأخذ اهمية كبيرة في التخطيط لاسيما التخطيط الاقتصادي، وذلك لأن الانسان هو الثروة الحقيقية وتبعاً لذلك ينبغي ان يكون الهدف الرئيس للتنمية هو زيادة الكفاية الانتاجية للقوى العاملة بحيث تصبح تلك القوى العاملة عماد التنمية في المدى الطويل وعلى هذا الاساس فإن تدريب الافراد وتهيئة فرص العمل الحقيقية لهم تعدّ اساس التخطيط ولاسيما التخطيط الطويل الاجل.[25] ولاشك ان سوء تخطيط القوى العاملة او عدم تخطيطها يؤدي إلى الاضرار بعملية التنمية التي تقوم بها أي دولة فيحدث اختلال بين القوى العاملة والحاجة اليها في قطاعات الاقتصاد، بحيث نجد فائضاً في بعض القطاعات ونقصاً في قطاعات اخرى والنتيجة هي تعثر خطة التنمية بل وفشلها في نهاية الامر.[26]

ومن هنا فإن احد المهام الرئيسة لتخطيط القوى العاملة يصبح تنمية الموارد البشرية في المجتمع عن طريق التعليم والتدريب لتوفير المهارات اللازمة من اجل التنمية، ويتطلب هذا دراسة تفصيلية لاحتمالات النمو الاقتصادي في المستقبل والتعرف على التطور التكنلوجي والزيادة في الانتاجية

التي لابد من تحقيقها وتقدير الاحتياجات المستقبلية من قوى العمل موزعة طبقاً للمهن والمهارات في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد.[27]

ويمثل التخطيط التربوي جزءاً من التخطيط الشامل، على اساس ان قطاع التربية والتعليم هو القطاع الذي يضطلع بمهمة الاعداد الفني والمهني والعلمي للملاكات المتخصصة المختلفة التي تزداد الحاجة لها يوما بعد آخر في ظروف التنمية ومع تطور العلوم والتكنلوجيا وحقول المعرفة الاخرى.[28] فلم يعد هناك نشاط اجتماعي مقنن في وجوه الحياة المختلفة الا ويقوم على التعليم لهذا اصبح النظام التعليمي احد الركائز الأساسية في تطوير المجتمع، وعن طريقه يمكن اعداد المواطن الواعي والقادر على المساهمة في تنفيذ خطط التنمية.[29]ولذلك نجد ان بعض الدراسات اتجهت إلى قياس دور التعليم واسهامه في النشاط الاقتصادي من خلال اسهامه في تحقيق قوة العمل وقد بينت دراسات اخرى ان انتاجية العامل الأمي ترتفع إلى نسبة (30%) بعد عام واحد من الدراسة الابتدائية ونحو (320%) بعد دراسة أمدها (13 سنة) وبنسبة (600%) بعد الدراسة الجامعية.[30]

وغاية التخطيط التربوي هو ان يحصل الطلبة على تعليم كاف ذي اهداف واضحة ومحددة تحديداً تاماً وان يُمكَّن كل فرد من الحصول على فرصة ينمي بها امكاناته وقدراته ويسهم اسهاماً فعالاً بكل مايستطيع في تقدم البلاد في النواحي الاقتصادية والصناعية والثقافية[31][32]

ان موازنة العلاقة بين التخطيط التربوي والتخطيط الاقتصادي تتطلب تقدير الاحتياجات من القوى العاملة لمدة معينة وعلى اساس المجاميع المهنية (الفئات الوظيفية) التي يستلزمها النمو الاقتصادي المستهدف خلال المدة المحددة كما تتطلب ايضاً القدرة على احداث التغيير في الهيكل التعليمي باتجاه ذلك.[33]

وليكون التعليم في خدمة التنمية فعلى المخطط التربوي بعد معرفته بالستراتيجية العامة للخطة القومية واهدافها وسلم اولويات التنفيذ وتشخيص

واقع العملية التربوية والظروف المحيطة بها، بعد معرفته بكل ماتقدم فعليه اذن ان يعمل على وفق لما يأتي:.

1. استقراء وتحديد الحاجات من القوى العاملة بمستوياتها المختلفة (المتخصصة والماهرة ونصف الماهرة) على طوال مدة الخطة القومية. وهذا يقتضي دراسة وتحليل واستقراء واقع القوى العاملة وحركتها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وكذلك واقع تدريبها واعدادها واستقراء اتجاهات نمو مراكز اعدادها.
2. استقراء العوامل الاجتماعية والاقتصادية الايجابية والسلبية التي تحيط بالمستويات المختلفة للعمالة.
3. محاولة ترجمة الحاجات من القوى العاملة إلى برامج تربوية وهنا تبرز اهمية التخطيط التربوي بنوعيه الكمي والنوعي الذي سيحاول فك الاختناقات التي ستعترض عمليات التنفيذ وهذا يقتضي دراسة وتحليل الواقع التربوي بجميع اجهزته ومستوياته التعليمية.[34]
4. بعد كل هذه العمليات وضع الخطط المبنية على الواقع والمنطلقة منه والمتجاوبة مع متطلبات كل مرحلة من مراحل التنمية في البلاد.

لقد مر العراق طيلة المدة من 1980 ولحين التغير السياسي في نيسان العام 2003 بظروف غير طبيعية نتيجة انعكاسات الحروب ومشكلات الحصار الاقتصادي الذي فُرضَ عليه، فضلاً عما شهده العراق خلال السنوات التي تلت العام 2003 وما رافقها من ظروف امنية صعبة وتهجير للسكان كل هذه الظروف المستمرة اثرت بشكل كبير جداً في اوضاعه وقدراته الاقتصادية فضلاً عن تأثيراتها في الاوضاع الاجتماعية والصحية والتعليمية في البلد. إذ تدنى بشكل واضح مستوى الانتاج والتنمية في البلد فضلاً عن توقف المنشآت ولاسيما الصناعية منها، فقد توقف عن العمل أكثر من (150) شركة صناعية حكومية (وزارة الصناعة، والتصنيع العسكري). [35]

جدول(2)

العاطلون الذين يبحثون عن عمل حسب الاختصاص (المتخرجين من المدارس المهنية فما فوق) وأسباب عدم العمل والجنس (توزيع نسبي)

الاختصاصات	مجموع العاطلين		أسباب عدم العمل للذين يبحثون عن عمل										المجموع		
			عدم وجود فرص عمل		عدم ملائمة فرص العمل للاختصاص		عدم توفر مهارة للعمل		عدم المعرفة بفرص العمل الموجودة		أخرى				
	ذ	إ	مج	ذ	إ	مج	ذ	إ	مج	ذ	إ	مج	ذ	إ	مج
الاختصاصات الطبية	47	16	63	78,7	81,3	79,4	17,0	12,5	15,9	2,1	0,0	1,6	0,0	0,0	0,0	3,2	6,3	3,2	100	100	100
وفروعها																					
الهندسة بكافة فروعها	469	26	495	87,4	80,8	87,1	8,5	19,2	9,1	0,2	0,0	0,2	0,9	0,0	0,9	2,1	3,0	2,8	100	100	100
العلوم	541	88	629	85,2	87,5	85,5	7,9	12,5	8,6	1,5	0,0	1,3	1,1	0,0	1,0	4,3	0,0	3,7	100	100	100
الزراعة والاقتصاد	213	74	287	85,9	86,5	86,1	10,8	8,1	10,1	0,9	0,0	0,7	0,9	1,4	1,0	1,4	4,1	2,1	100	100	100
الآداب واللغات	472	214	686	85,2	89,3	86,4	11,0	5,6	9,3	0,6	0,9	0,7	0,2	0,5	0,3	3,9	3,7	3,2	100	100	100
التخصصات الأخرى	69	13	82	82,6	92,3	84,1	14,5	7,7	13,4	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	2,9	0,0	2,4	100	100	100
المجموع	1811	431	2242	85,6	87,7	86,0	9,7	8,6	9,5	0,8	0,5	0,8	0,7	0,5	0,7	3,1	2,8	3,1	100	100	100

ادت هذه الظروف إلى تحول الاقتصاد إلى اقتصاد خدمي (باستثناء قطاع النفط)، يعتمد على قطاعي النفط ومؤسسات الاعمال العامة. ويضم القطاع العام والقطاع المختلط معظم الوظائف الرسمية المرغوبة التي توجد فيها تغطية عن طريق الضمان الاجتماعي والتقاعد. ومع ذلك فالقطاع الخاص هو مصدر أكثر من 60% من جميع الوظائف في الاقتصاد ومعظمها في مؤسسات الاعمال الصغيرة العاملة في القطاع الزراعي وقطاع الخدمات.

وبسبب هذه الظروف اندفع جميع الافراد إلى السعي والكسب وان كان في اعمال ذات انتاجية متدنية وذات طابع طفيلي، واستمر الانخفاض في نصيب الصناعات التحويلية من العمالة إذ تراوحت نسبة العمال الصناعيين إلى المجموع الكلي لقوة العمل (20%) ولهذا السبب ايضاً فإن نسبة (10%) من الاطفال الذين تراوحت اعمارهم من (6 – 14 سنة) هم من الايدي العاملة ويجري تشغيلهم بأجور زهيدة. وعلى وفق ما تقدم يتضح ان هناك خللاً جوهرياً بين سوق العمل وعملية التنمية من جهة وناتج التعليم من جهة ثانية ومن ثم ينعكس هذا على ضعف انتاجية العمالة وقلة العائد الاقتصادي والاجتماعي على التعليم في الاقتصاد. فضلاً عما تقدم فإن البنية الصناعية للاقتصاد تجعل من الصعب استيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل فضلاً عن صعوبه انشاء فرص جديدة في سوق العمل لأسباب عدة منها ان الانتاج تحركه الدولة ووجود انظمة غير مرنة في سوق العمل والاعتماد الشديد على القطاع العام لإنشاء فرص عمل جديدة ما يعيق اعادة تخصيص موارد العمل وانشاء مؤسسات اعمال جديدة.

ويُقدر ثلث سكان العراق من الفئة العمرية (15–25) سنة خلال السنوات القادمة حتى العام 2025 ما يعني فرض ضغوط كبيرة على سوق العمل، وكذلك فرض ضغوط على الدولة التي يستوجب عليها تخصيص المزيد من

الموارد لتقديم الخدمات التعليمية والخدمات الاخرى لقطاع واسع ومتنامٍ من المجتمع.

فضلاً عما تقدم فسيكون للهجرة من الريف إلى المدينة الاثر الواضح في التغير الديموغرافي في المستقبل، فلقد بلغت نسبة السكان في المناطق الحضرية (71%) ومن المتوقع ان تصل إلى (80%) العام 2030 والنسبة الحالية تدل على وجود هجرة حقيقية من الريف إلى المدينة ما يسبب وضعاً اقتصادياً صعباً للبلاد نتيجة توقف الانتاج الزراعي فضلاً عن تدهور الاراضي الزراعية وهذا بحد ذاته خسارة لثروة وطنية.[36]

ان ماتقدم قد يعدّ مؤشراً يضاعف من مسؤولية التعليم فيما يخص التأثير في سوق العمل والتنمية مستقبلاً كما انه يؤكد ضرورة اتخاذ الجهات المتخصصة ولاسيما التخطيطية التدابير اللازمة ووضع الخطط المستقبلية التي توجه الطلاب بالاتجاه العلمي الصحيح الذي يخدمهم ويخدم البلاد.

أي إن ماتقدم يجعل المؤسسات التعليمية في العراق ولاسيما المهنية والتقنية في تحد كبير للتطورات الحاصلة ما يفرض عليها العمل للحصول على مخرجات مؤهلة علمياً ومقبولة في سوق العمل وإنما يتأتى ذلك من خلال الاهتمام بجودة التعليم والتدريب المهني والتقني وتحسينها بما ينسجم مع متطلبات العصر والاهتمام بمدخلات المؤسسات التعليمية وتحسين أدائها للحصول على مخرجات ذات جودة عالية وبأقل كلفة ممكنة لتلبية حاجة سوق العمل.

فضلاً عن ذلك فإن ماتقدم يعد مدعاة لوضع خطة شاملة تشترك بوضعها الجهات المسؤولة في التربية والتعليم والاقتصاد والتنمية بوصفها محاولة لتصحيح مسار سوق العمل في العراق مستقبلاً ومحاولة لخدمة عجلة التنمية في البلاد فضلاً عما ستوفره امكانية انسجام مايستحصله الفرد من تعليم مع

متطلبات سوق العمل وحاجاته من فائدة على المستوى الشخصي وانعكاس ذلك من ثم اجتماعياً واقتصادياً.

إن تخطيط القوى العاملة يعني تقدير متطلبات التنمية المستهدفه لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي من قوة العمل على مستوى المهن والتخصصات والمهارات في مراحل الخطط طويلة الأجل، ووضع الخطط التعليمية والتدريبية التي تكفل الوفاء بهذه المتطلبات كما انه يعني ان تخطيط القوى العاملة يجري على ثلاث مراحل أساسية هي:.

أ – الاحاطة بطبيعة الاوضاع الحالية للموارد البشرية وكشف التفاوت بين مايجب ان تكون عليه وماهي عليه فعلاً. وهذا يعني جعل المقدار المعروض من القوى العاملة يعادل المقدار المطلوب منها في فرع من فروع الاعمال الانتاجية الإنمائية.[37]

ب – مرحلة التنبؤ بالموازنة التقديرية لقوة العمل النوعية من مختلف التخصصات والمهارات وفي هذه المرحلة تجري دراسة التنبؤ بالطلب على قوة العمل على مستوى النشاط الاقتصادي ومستوى المهن والتخصصات في خطط التنمية في ضوء المعدلات المستهدفة لتنمية القطاعات المختلفة للاقتصاد القومي. ثم تجري مقارنة هذا الطلب بتقديرات التنبؤ بالمعروض من قوة العمل بالتوزيع المهني والتخصصي نفسه والتي يقدر بقاؤها على قيد الحياة خلال سنوات خطط التنمية في ضوء النمو السكاني واقبال الاناث، وفي ضوء النظم التعليمية السائدة وسياسة القبول ومعدلات التسرب والتخرج من مختلف مراحل التعليم بحسب نوعيته وبذلك يكشف ما إذا كان هناك عجز او فائض متوقع في مهنة معينة او مجموعة من المهن.

ج – مرحلة اعداد الخطة التفصيلية التعليمية والتدريبية في ضوء الاتجاهات التي تكشف عن الموازنة التقديرية لقوة العمل النوعية بهدف العمل على معالجة

العجز الطويل والتأهيل للعمل بالمهن التي بها عجز في الأجل القصير، حتى يتم التوازن المنشود تدريجياً بين العرض والطلب في الاجل القصير إلى ان يحدث التوازن المنشود تدريجياً بين العرض والطلب لقوة العمل على مستوى التخصص بالمهنة.[38]

ان اتباع التخطيط التربوي ومحاولة ربط مخرجات التعليم بمتطلبات السوق ستقضي على مشكلة قلة المهارات التي تواجه التصنيع مستقبلاً، إذ ان هذه المهارات لاتشكل سوى نسبة قليلة جداً لاتتعدى (1%) من اجمالي العاملين في بعض المؤسسات.[39]

فهيكل العمالة في العراق يتسم بإرتفاع نسبة العاملين في قطاع الخدمات فنسب العاملين في الزراعة للعام 1975 كانت (55%) وصلت إلى (18%) خلال المدة (1995–2000)، وهذا يوضح بجلاء قلة الاهتمام بالزراعة وتسرب قواها العاملة بالهجرة نحو المدن لينخرطوا بأعمال خدمية لاتفيد الاقتصاد والانتاج الوطني بشيء، إذ ان نسبة العاملين بالخدمات خلال العام 1975 كانت (35%) وصلت إلى (75%) (1975 – 2000) اما الصناعة فإنها عانت ايضاً من قلة نسبة العاملين فيها إذ كانت النسبة عام 1975 (30%) وصلت إلى (22%) خلال المدة (1975 – 2000)[40]

وترجع خطورة الاهتمام بهذه المشكلة لاختلافها عن باقي عناصر الانتاج الاخرى إذ إنه بالإمكان استيراد الآلات والخبرات الفنية كما وانه بالامكان اقتراض رأس المال ايضاً الا انه من غير المقبول اقتصادياً واجتماعياً استيراد العمالة الاجنبية الماهرة من الخارج. ان مثل هكذا مشكلة تتطلب ان يكون هناك نوع من التركيز على ايجاد توازن بين التعليم الاكاديمي والتعليم المهني وهذه واحدة من مهام التخطيط التربوي الذي لابد ان يكون متواصلاً فضلاً عن اخذه لمراحل التطور والتنمية بالحسبان على وفق لحاجة كل مرحلة ومتطلباتها من القوى العاملة. فالعمل التربوي يزداد كفاية وحسن اداء كلما استند إلى تخطيط

تربوي متطور بتطور الظروف والاحوال وتجدد الحاجات والامكانات ويحقق الغايات والانجازات مرحلة بعد مرحلة.[41]

وهناك اسس للتخطيط التربوي الفعال وكما يأتي:.

1. تحديد الاهداف الواضحة التي تبنى الخطة على اساسها.
2. ترتيب الاولويات واختيار القطاعات والعمليات التي تعطى الاولوية في ضوء مايهدف إلى تحقيقه وتوفر له الامكانات المادية والبشرية.
3. الاستقرار: فالخطة المستقرة هي التي يجب ان لاتتعرض لتعديلات جوهرية بسبب التغييرات الناتجة عن مرور الزمن ولكنها قد تتأثر بالاتجاهات السكانية وبتغير التكنلوجيا وغيرها من التطورات الطويلة الاجل.
4. الوضوح والبساطة وعدم التعضيد وصولاً لتحقيق الاهداف.
5. الواقعية من خلال مراعاة ظروف الواقع العملي في تقدير الحسابات وتحديد الاهداف.
6. الشمول لكل الامكانات المادية والبشرية. [42]

إنه ومن اجل انجاح عملية التخطيط وتحديد اهدافها بالامكان الإفادة من تجارب الدول الاخرى في هذا المجال ، لاسيما تجاربها في مجال التعليم المهني ففي دولتي (التشيك، وسلوفاكيا) (تشيكوسلوفاكيا سابقاً) تكون الدولة هي المسؤولة عن التربية والتعليم وتفوض وزارة التربية والتعليم والثقافة كثيراً من سلطتها إلى لجان وطنية تكون كل منها مسؤولة عن منطقة محلية معينة وعلى هذه اللجان أن تضمن تطور التربية والتعليم تطوراً مطرداً على اساس خطة الدولة في تنمية الثقافة والاقتصاد الوطني وميزانية الدولة نفسها وتؤسس اللجان الوطنية المدارس والمرافق المدرسية التي تسبق الدراسة الابتدائية او تتم في خارج المدرسة وللمؤسسات الاشتراكية الاخرى بما فيها المعامل والتعاونيات ان تتعاون مع اللجان الوطنية في هذا الشأن من مواردها الخاصة بعد اخذ المصادقة اللازمة.

وفي يوغسلافيا توجد الهيئات التكنلوجية في عدة جامعات ولاسيما في جامعات بلغراد وزغرب وسارايفو وسكوبي، وللكثير من هذه دوائر خارجية في مكان اخر. وهناك فضلاً عن ذلك عدد من الكليات الاختصاصية في مجالات مثل مجال التربية البدنية والادارة والفن والهندسة، ولم يقصد ان تصل مجموعة الكليات الاخيرة إلى مستوى الدرجة الجامعية ولهذا فإن الطالب إذا اكمل دراسته في احدى الكليات المتخصصة هذه ورغب في الدخول إلى الجامعة كان عليه ان يبدأ من جديد. وقد وثق اصلاح 1960 الرابطة التي تربط بين هذين العنصرين من عناصر التعليم العالي، إذ يعطى الطالب خلال السنتين الاوليين في فرعي الدراسة على السواء تدريباً عملياً يكفي لجعله مفيداً في مستوى الملاحظ الفني فيما لو ترك في تلك المرحلة ليستأنف الحصول على درجة جامعية عن طريق الدراسة الوقتية. (43)

اما في المانيا فنظام التعليم له خصوصية ايضاً، إذ ان الدراسة الابتدائية مدتها تسع سنوات تتفرع منها في السنة الرابعة التعليم الثانوي الاكاديمي، عندما يحصل التلميذ على معدل (1,5) من الدرجات يستدعي اهله ويتم مناقشة مستوى الطالب معهم وامكانية ترحيله إلى المدرسة الثانوية ولمدة تسع سنين ثم بعدها يدخل الحياة الجامعية اما اذا كانت الامكانات المادية للأهل مناسبة فقد يسمحون لولدهم بإكمال الدراسة الثانوية الاكاديمية والا فعليه ان يستمر في التعليم الابتدائي وهنا يُفرز الطلبة الذين يرغبون في التعليم المهني المكتبي او في الصناعة او في التجارة وهؤلاء يعملون في المكاتب التجارية والصناعية كموظفين او فنيين اما من لا يرغب بالدخول إلى المدارس المهنية المكتبية فعليه الاستمرار في الدراسة الابتدائية إلى ان يتخرج في السنة التاسعة وهنا عليه ان يختار احدى المهن (نجارة، حدادة، كهرباء، الكترونيات، سيارات..) . ويعود سبب تفوق المانيا في نظام التعليم المهني إلى المعجزة الاقتصادية التي حولت المانيا بعد الحرب العالمية الثانية لتصبح اكبر وانجح قوة اقتصادية في أوروبا الغربية ، إذ عملت على تحقيق التكامل بين نظم التعليم وسوق العمل

والذي يُطوّر بشكل مستمر من خلال اضافة مهن جديدة باستمرار لذلك فإن المجتمع الالماني متفاعل جدا مع التعليم المهني .

إذن التعليم المهني يُعد الركيزة التي اعتمدت عليها الدول الصناعية المتقدمة في بناء التكنلوجيا الحديثة واستطاعت بذلك تطوير امكانياتها من خلال الاعتماد على الطاقات الفنية ورفد المؤسسات الصناعية بملاكات مؤهلة من مؤسسات التعليم المهني تتناسب وحجم التقدم الصناعي في جميع الميادين . فالتعليم المهني اصبح ضرورة اجتماعية وحضارية مطلوب الاهتمام بها اليوم أكثر من أي وقت وذلك لمتطلبات واقعنا في العصر الحديث وهو عصر التكنلوجيا والتقدم والدليل على ذلك تجارب الدول المتقدمة صناعيا وتكنلوجياً مثل اليابان وامريكا والمانيا وبريطانيا وغيرها فمثلاً ان النجاح والتقدم الذي شهدته اليابان في مجال التكنولوجيا جاء نتيجة تكفل الدولة والقطاع الخاص بالتعليم المهني والتدريب وتخريج ملاكات فنية في كل المجالات ، وقد احتلت العملية التربوية لهذا القطاع مكاناً مهماً ومتميزاً بشكل كبير جداً وفي ضوء ذلك استطاعت اليابان ان تنافس كثيراً من دول العالم في مجالات التكنولوجيا والصناعة وهي مستمرة في اعادة النظر في برامجها العلمية وتطويرها بما يلائم متطلبات الحياة الآنية والمستقبلية ، ويا حبذا لو أفاد العراق من تجارب هذه الدول وغيرها في مجال التعليم المهني ليكون ركيزةً لاعداد قوة عاملة على وفق متطلبات السوق لرفد عملية التنمية واستثمار هذه الطاقات الشابة .

الاستنتاجات :

- يعد التعليم المهني من فروع التعليم المهمة نظرا لما يسهم به هذا التعليم من اعداد للملاكات الوسطية التي لها الدور المؤثر في تحريك المشاريع ، وبات من المؤكد ان التعليم المهني يؤدي دورا رياديا في رفد مسيرة التنمية و تشكيل معطياتهاعلى النحو الذي تتضح فيه ملامح الاقتصاد الوطني .

- انعدام التنسيق بين مخرجات التعليم المهني و متطلبات سوق العمل في العراق اذ تفتقد السياسة التعليمية للتخطيط المتكامل الذي يحقق التوازن بين انواع التعليم واهدافه و يحقق التوزن بين اهداف التعليم و احتياجات المجتمع من القوى العاملة .
- اعادة صياغة ترتيب وتنظيم القوى العاملة من خلال وضع سياسة اقتصادية واجتماعية وتعليمية طويلة الاجل بموجب تخطيط معين يجري فيه الانفتاح على القوى العاملة وهيكلية هذه القوى بموجب التوسع التدريجي في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة لاسيما بالتنسيق مع السياسة التعليمية من اجل استيعاب هذه القوى وضمن اطار الحاجة الحقيقية لهذه القوى .وهذا يتطلب ايجاد نوع من التوازن بين سياسة التعليم و مخرجاته و بين هيكل القوى العاملة و مدخلاتها و ذلك للوقوف على الطلب من مختلف انواع العمالة و مستوياتها في كل قطاع من قطاعات الدولة .

الهوامش :

(1) احمد سيف حيدر، التعليم التقني والتدريب المهني في اليمن الماضي الحاضر المستقبل، مجلة كلية المأمون الجامعة، كلية المأمون الجامعة، بغداد، العراق، العدد (5)، السنة الثانية، 2001، ص (65).

(2) وزارة التربية ، المديرية العامة للتعليم المهني ، الاهداف التربوية للتعليم المهني ، الجمهورية العراقية ، 1989 ، ص6-ص17 .

(2) عيسى حسن الجراجرة، التعليم التربوي والمهني في الاردن واقعه وتطلعاته المستقبلية، مجلة الخليج العربي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، السعودية، العدد (17)، السنة السادسة، 1986، ص(204).

(3) عاصم الاعرجي وأخرون، الجاهزية للتغير الوظيفي لدى العاملين في مؤسسات التعليم المهني استجابة للتغيرات التكنلوجية الجارية، مجلة كلية التربية، كلية التربية – الجامعة المستنصرية ، العدد (4)، 2000 ، ص (256).

(4) H.G.Johnson, Towards ageneralized capital accumulation approach to economic development, in economics of education, P(51).

(5) سعدون غالي الشمري، العلاقة بين الاستثمار في الموارد البشرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 12، السنة الرابعة، 2006، ص (70-71).

(6) Roymand Poigant, studay groups in the economics of education, Anessay in organisabional prablems in planning education- development, Paris, 1960, P(29).

(7) حسن ابراهيم عليوي، دور التربية والتعليم في خطة التنمية، مجلة كلية التربية، جامعة البصرة، العدد الثاني، السنة الاولى، 1979، ص (134-135).

(8) مصطفى محمد احمد عيسى، اسباب احجام الطلاب عن التعليم الاعدادي المهني في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1972، ص (5).

(9) احمد سيف حيدر، مصدر سابق، ص (22).

(10) غيداء صادق سلمان، واقع البطالة في البلدان العربية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد (14)، السنة الخامسة، 2007، ص (192).

(11) لقد اصبح التعليم بالنسبة للفرد في اليابان هو الذي يحدد وظيفته ومركزه الاجتماعي (نظراً لارتباطه بحاجة سوق العمل ومتطلبات التقدم) كذلك تزايد عدد العاملين من ذوي المهارات الفنية والمهنية بعد ان توافرت لهم فرص تعليمية عالية في ظل النظام التعليمي الياباني، إذ انصرف النظام التعليمي في اليابان إلى تأسيس قاعدته العلمية والتقنية الصناعية ومازال التعليم المهني مقدماً على النظري ونقطة القوة الأساسية في النظام التربوي ليست جامعاته وانما معاهده التقنية المتوسطة التي تمثل العمود الفقري، والممارسة العلمية والتدريبية هي اهم وابرز واجبات الياباني منذ طفولته وحتى آخر ايام وظيفته. (محمد حردان الهيتي وهادي مشعان النمراوي، النظام التعليمي في اليابان ودوره في عملية تحديث اليابان، مجلة الاستاذ، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، 1999، ص ، 356 – 357).

(12) فضلاً عن تأكيد التوجيه المهني الذي نعني به مساعدة الفرد في اختيار المهنة التي تتناسب وقدراته واستعداداته وميوله وخططه للمستقبل أي اماله وتطلعاته.(ابراهيم عبد الخالق رؤوف واحمد محمد البكر، التخصص الدراسي المفضل لدى طالبات الصف الثالث متوسط دراسة مقارنة بين المدارس المشمولة وغير المشمولة بالارشاد التربوي والتوجيه المهني، مجلة كلية التربية، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العدد (3)، 1990، ص ، 178).

(13) صلاح نعمان العاني، النمو السكاني وسياسة التعليم وأثرها على هيكل القوى العاملة في العراق مع اشارة خاصة إلى فترة الحصار الاقتصادي وافاقها المستقبلية، مجلة كلية المأمون الجامعة، بغداد، العراق، السنة الثانية، العدد السادس، 2002 ، ص (21-22).

(14) المصدر نفسه ، ص (23).

(15) ان الوضع الحالي الذي يعانيه العراق لن يستمر كما ان المستقبل للصناعة والتصنيع وهذا بحد ذاته يُعدّ الحافز المهم لحشد الجهود لجعل المستقبل افضل من خلال محاولة تكامل ايجابي وفعال مابين نظام التعليم وسوق العمل دعماً لتحقيق التنمية وتلافياً للكثير من المشاكل الناتجة عن البطالة.

(16) عيسى حسن الجراجرة، مصدر سابق، ص (219).

(17) المصدر نفسه، ص (219).

(18) محمد مقبل، التعليم التقني – المهني وصلته بالتربية الاسلامية، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العدد (3)، 1993، ص (99).

(19) ومن الضروري ان يكون هناك تنسيق مابين مؤسسات التعليم المهني والمؤسسات الصناعية والتدريبية والمطارات لتوفير فرصة تدريبية لطالب التعليم المهني ولمدة تصل إلى سنة (تُعدّ سنة تطبيقية للطالب) محاولة

في اكساب الطالب خبرة ميدانية كما انه يمكن وضع برامج معينة لتقييم الطالب. كل ذلك مساهمة في تحسين المستوى النوعي للطالب المهني.

(20) وزارة التربية، مديرية التعليم المهني، تقرير عن التعليم المهني، العراق، 2007.

(21) طارق عبد الحسين العكيلي، البطالة الهيكلية المقنعة في البلاد النامية بين البعد الاقتصادي والبعد المؤسسي السلوكي، مجلة الادارة والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، العدد السابع، السنة السادسة، 1982، ص (66-67).

(22) طارق عبد الحسين العكيلي، البطالة والتشغيل في اقتصاد ريعي معوق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد (11)، السنة (4)، 2006، ص (6-7).

(23) فردريك هاربسون، الاولويات والاختيارات في تطوير المصدر البشري، ترجمة رياض رشاد البناء، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، 1980، ص(21).

(24) هناك دراسات اهتمت بتحديد طرائق معينة لتخطيط حجم القوى العاملة، لمزيد من المعلومات الرجوع :.

- راسل ج دافيز، تخطيط تنمية الموارد البشرية (نماذج ومخططات تعليمية) ، ترجمة سمير لويس اسعد واحمد محمد التركي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1975.
- مهدي حسن زويلف، تخطيط القوى العاملة بين النظرية والتطبيق، دار الرسالة للطباعة، بغداد، ط1، 1980.
- عبد الرزاق فارس الفارس، تخطيط القوى العاملة في دولة الامارات العربية المتحدة، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، بدون سنة نشر.

(25) عبد الرزاق فارس الفارس، مصدر سابق، ص (218).

(26) المصدر نفسه ، ص (217).

(27) عبد الرزاق فارس الفارس، مصدر سابق ، ص (217).

(28) مصدق جميل الحبيب، التعليم والتنمية الاقتصادية، منشورات وزارة التربية والاعلام، سلسلة دراسات (261)، دار الرشيد للنشر، العراق، 1981، ص (277).

(29) عباس فاضل السعدي ومحسن عبد علي، توزيع الخدمات التعليمية وتغيرها (الكمي والنوعي) في العراق للمدة (1977-2006)، مجلة كلية الاداب، كلية الاداب، جامعة بغداد، العدد (88)، 2008، ص (226).

(30) عماد حسن حسين، اثر الحصار الاقتصادي على الانفاق على التعليم في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد (31)، آب 2007، ص (88).

(31) جميل عبد الهادي السبتي، تطور التخطيط التربوي مع اشارة خاصة للتجربة العراقية، مجلة الاستاذ، كلية التربية – ابن رشد، جامعة بغداد،العدد (67)، 2008، ص (419).

(32) ومما تجدر الاشارة اليه ان التعليم المهني يعاني من قلة التخطيط ولاسيما على مستوى القبول والمخرجات، إذ ان القبول كان عام 1975 (7745 طالباً) في حين انه كان عام 2008 (25549 طالباً) كما ان عدد الطلبة المقبولين في هذا النوع من التعليم قليل جداً مقارنة بعدد الطلبة المقبولين بالدراسة الاكاديمية ففي العام الدراسي 2005/2004 كان عدد الطلبة المقبولين بالتعليم المهني (16121 طالباً) اما عدد الطلبة المقبولين بالتعليم الاكاديمي (الرابع العام) فكان (122535 طالباً)، وفي العام الدراسي (2007/2006) كان عدد الطلاب المقبولين بالتعليم المهني (21831 طالباً) مقابل (150062 طالباً) مقبولين في الرابع العام، ما يعني غياب الاستراتيجية الواضحة المعالم في تحديد حاجة سوق العمل من طلاب التعليم المهني ليجري على وفق لذلك وضع خطة مستقبلية تحدد القبول الذي يعاني فضلاً عن قلة الطلبة المتوجهين نحو هذا النوع من التعليم فإنه يعاني ايضاً من تذبذب القبول بين عام دراسي وآخر وعلى وفق الظروف السياسية والاقتصادية التي يمر بها

البلد.(المجموعات الاحصائية 2005/2004، و 2007/2006)، فضلاً عن احصاءات تخص التعليم المهني من مديرية التعليم المهني).

(33) مصدق جميل الحبيب، مصدر سابق، ص (277).

(34) فردريك هاربسون، مصدر سابق، ص (26).

(35) وهذه بأعادتها إلى العمل ستمتص نسبة كبيرة من البطالة ، فضلاً عن تنشيط الاقتصاد الوطني.

(36) نموذج الحاكمية، مصدر سابق.

(37) محمود الحمصي، التخطيط الاقتصادي، دار الطليعة، بيروت، 1979، ص (165).

(38) عبد الرزاق فارس الفارس، ص (219 – 220) ولمزيد من التفاصيل يرجع إلى :.

- مهدي حسن زويلف، تخطيط القوى العاملة بين النظرية والتطبيق، دار الرسالة للطباعة، بغداد، ط1، 1980، ص (198-210).
- مهدي حسن زويلف، تحديد حجم القوى العاملة على مستوى المنظمة ، مجلة البحوث الاقتصادية والادارية، بغداد، العدد الثاني، 1979، ص (101).

(39) A.mountjoy, Industrialization and development countries, London, 1978,P(64).

(40) غيداء صادق سلمان، مصدر سابق، ص (196).

(41) جميل عبد الهادي السبتي، مصدر سابق، ص (401-403).

(42) عدنان علي رزوقي الجميلي وميسون حياوي وهاب، دور القائد التربوي في عملية التخطيط التربوي، مجلة الاستاذ، كلية التربية – أبن رشد، جامعة بغداد، العدد (66)، 2008، ص (410-411).

(43) هيو وارن، التعليم المهني والتقني، ترجمة جعفر الخياط، من سلسلة رسائل التربية والتعليم التي تنشرها اليونسكو باشراف اللجنة الوطنية العراقية، مطبعة وزارة التربية والتعليم، بغداد، العراق، ط1، 1971، ص (11-12).

المصادر :

1. الاعرجي، عاصم وآخرون، الجاهزية للتغير الوظيفي لدى العاملين في مؤسسات التعليم المهني استجابه للتغيرات التكنلوجية الجارية، مجلة كلية التربية، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العدد (4)، 2000.
2. الجراجرة، عيسى حسن، التعليم التربوي والمهني في الاردن واقعه وتطلعاته المستقبلية، مجلة الخليج العربي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، السعودية، العدد (17)، السنة السادسة، 1986.
3. الجميلي، عدنان علي رزوقي وميسون حياوي وهاب، دور القائد التربوي في عملية التخطيط التربوي، مجلة الاستاذ، كلية التربية/ ابن رشد، جامعة بغداد، العدد (66)، 2008.
4. الحبيب، مصدق جميل، التعليم والتنمية الاقتصادية، منشورات وزارة التربية والاعلام، سلسلة دراسات 261، دار الرشيد للنشر، العراق، 1981.
5. حسين، عماد حسن، تحليل اثر الحصار الاقتصادي على الانفاق في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد ، كلية الأدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد (31)، 2007.
6. الحمصي، محمود، التخطيط الاقتصادي، دار الطليعة، بيروت، 1979.

7. حيدر، احمد سيف، التعليم التقني والتدريب المهني في اليمن الماضي الحاضر المستقبل، مجلة كلية المأمون الجامعة، كلية المأمون الجامعة، بغداد ، العراق، العدد (5)، السنة الثانية، 2001.
8. دافيز، راسل ج، تخطيط تنمية الموارد البشرية (نماذج ومخططات تعليمية) ، ترجمة سمير لويس اسعد واحمد محمد التركي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1975.
9. رؤوف ، ابراهيم عبد الخالق واحمد محمد البكر ، التخصص الدراسي المفضل لدى طالبات الصف الثالث متوسط دراسه مقارنة بين المدارس المشمولة وغير المشمولة بالارشاد التربوي والتوجيه المهني، مجلة كلية التربية، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العدد (3)، 1990.
10. زويلف، مهدي حسن، تخطيط القوى العاملة بين النظرية والتطبيق، دار الرسالة للطباعة، بغداد، ط1، 1980.
11. زويلف، مهدي حسن، تحديد حجم القوى العاملة على مستوى المنظمة، مجلة البحوث الاقتصادية والادارية، بغداد، العدد الثاني، 1979.
12. السبتي، جميل عبد الهادي، تطور التخطيط التربوي مع اشارة خاصة للتجربة العراقية، مجلة الاستاذ، كلية التربية/ ابن رشد، جامعة بغداد، العدد (67) ، 2008.
13. السعدي ، عباس فاضل ومحسن عبد علي، توزيع الخدمات التعليمية وتغيرها (الكمي والنوعي) في العراق للمدة 1977 – 2006، مجلة الاداب ، كلية الاداب، جامعة بغداد، العدد (88)، 2009.
14. سلمان، غيداء صادق، واقع البطالة في البلدان العربية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد (14)، السنة الخامسة، 2007.
15. الشمري، سعدون غالي ، العلاقة بين الاستثمار في الموارد البشرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد(12)، السنة الرابعة، 2006.
16. العاني، صلاح نعمان، النمو السكاني وسياسة التعليم واثرها على هيكل القوى العاملة في العراق مع اشارة خاصة إلى فترة الحصار الاقتصادي وافاقها المستقبلية، مجلة كلية المأمون الجامعة، كلية المأمون الجامعة، بغداد، العراق، السنة الثانية، العدد السادس، 2002.
17. العكيلي، طارق عبد الحسين، البطالة الهيكلية المقنعة في البلاد النامية بين البعد الاقتصادي والبعد المؤسسي السلوكي، مجلة الادارة والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، العدد السابع، السنة السادسة، 1982.
18. العكيلي، طارق عبد الحسين، البطالة والتشغيل في اقتصاد ريعي معوق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد (11)، السنة (4)، 2006.
19. عليوي، حسن ابراهيم، دور التربية والتعليم في خطة التنمية، مجلة كلية التربية، جامعة البصرة، العدد الثاني، السنة الاولى، 1979.
20. عيسى، مصطفى محمد احمد، اسباب احجام الطلاب عن التعليم الاعدادي المهني في العراق، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1972.
21. الفارس، عبد الرزاق فارس، تخطيط القوى العاملة في دولة الامارات العربية المتحدة، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، بدون سنة نشر.

22. مقبل، محمد، التعليم التقني – المهني وصلته بالتربية الاسلامية، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العدد(3)، 1993.
23. نموذج الحاكمية للتعليم المهني والتقني في العراق، دورة تدريبية اقيمت في عمان بتأريخ 1-15 آذار، 2009.
24. نوفل ، محمد نبيل، التعليم والتنمية الاقتصادية ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، 1979.
25. هاربسون، فردريك، الاولويات والاختيارات في تطوير المصدر البشري، ترجمة رياض رشاد البناء، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض،1980.
26. الهيتي، محمد حردان وهادي مشعان النمراوي، النظام التعليمي في اليابان ودوره في عمليه تحديث اليابان، مجلة الاستاذ، كلية التربية/ ابن رشد، جامعة بغداد، 1999.
27. وارن، هيو، التعليم المهني والتقني، ترجمة جعفر الخياط من سلسلة رسائل التربية والتعليم التي تنشره اليونسكو بإشراف اللجنة الوطنية العراقية، مطبعة وزارة التربية والتعليم، بغداد، العراق، ط1، 1971.
28. وزارة التربية، المديرية العامة للتعليم المهني، تقرير عن التعليم المهني في العراق، العراق، 2007.
29. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات، مديرية الاحصاء الاجتماعي، نتائج مسح التشغيل والبطالة 2003، مايس 2004.
30. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات، مديرية الاحصاء الاجتماعي، نتائج مسح التشغيل والبطالة 2006.
31. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية (2005/2004) و (2007/2006).
32. A.mountjoy, Industrialization and development countries, London, 1978.
33. H.G. Johnson, Toward ageneralized capital accumulation approach to economic development in economics of education .
34. Roymand Poigant, studay groups in the economics of education, Anessay in organisabional problems in planing education – development , Paris, 1960.

Abstract:

Vocational education is one of the most important fields of education since it attributes a lot in providing the working staff. Such staff has an influential role in most industrial, agricultural, and commercial projects. Certainly, vocational education plays an essential part in developing the wheel of national economics.

Due to importance of this field of education, the present study is concerned with the place analysis of the vocational education in Iraq. This study aims at identifying the points of inadequacy in the distribution of vocational education services in Iraq and determining the areas that are in need to these services – Vocational education develops human resources scientifically and practically for prosperous future.